

بالمعنى المذكور كالركب الاضافي نحو عبد الله والمرجى نحو جليلك والاسنادي المستعمل بحرف
 شان في نهايتها ودخل حرفه الكلام بالمعنى المذكور للمعنى ما علم ثبوته ونفيه للسامع نحو الكلام
 من الجزم والشداه لا يفتقره انما هو في المعنى ما اذا ما لم يكن عنده السامع فلا يعتبر
 بعضهم في هذا الكلام كونه مقصودا لانه لا يخرج غير المقصود وما قصد لغوه فالقول
 كالصواب من اننا لم نذكره ونظف فيه والثاني كونه الصلة في نحو جاء الذي قام ابوه فانها
 مقصودة لا يوضح معناها واما الثاني فانه لا يفتقر في الكلام ونحو ابن مالك وابو حيان
 قالوا ان اتحاد الحائث لا يعتبر في كونه الخطا والحد لغة المنع واصطلاحا بمعنى المعروف
 وهو ما يميز الشيء عما عداه ولا يكون كذلك الا كما كان جاعلا لافراد المحدود ما يقع من حوله
 غيرهما فاشارة بقوله نحو سعى زيد وعمر فيفتح ما الى ان الكلام يتألف من اسمين نحو
 فتح وتسمى جملة اسمية ومنه خبرا واسم نحو سعى زيد وتسمى جملة فعلية وهذا هو قول
 ابي اللفه وقيل يتألف من اكثر ولا يتألف من فعلين ولا من حرفين ولا اسم وحرف الا ان
 الكلام لا يحصل به وان اسناد الاسناد في معنى مستند او مسند اليه لكونه شبيه بهما
 وهي لا يفتقره الا في اسمين واسم وفعل كما في زيد فاصلا دعونا زيدا فهو مؤلف
 من فعل واسم خلافا لابي علي الفارسي ولا يشترط في جزئي الكلام ان يلفظ بهما معا كما
 مثل فقد يلفظ باحدهما دون الآخر كما سببه وقد لا يلفظ بهما معا لتمام منية نحو
 نعم اولاد في جواب من قال زيد قائم والكلام اخص من الجملة لا يشترط القائل فيه
 بخلافها لانها عبارة عن اللفظ المركب الاسنادي افا دام لا فكل كلام جملة ولا عكس
 وليسا يتبادر في خلاف اللغوي وصاحبه اللباب واختارة ناطق الجيش ثم ان هذا
 الجملة فاسمية او بفعل فعلية والمراد بالصدق المسند والمسند اليه ولا عبرة بما تقدم عليه
 من الحروف وان غير الاعراب والمنه في ان زيد قائم جملة اسمية والحد ما هو صدق زيد
 الاصل فيكون زيدان من جملة فعلية ونوعه الذي عليه يسمى كاسم وفعل ثم عرف معنى
 لما فرغ من حدة الكلام اشارة الى اجزائه التي يتألف منها أي من مجموعها لا يجمعها
 فنكرتها ثلاثة لتسمي اسم وفعل وحرف لانه لا يجمع لفظا كادل على ذلك الالمام والاستدراك

أي المسند
 اليه

فان علمها

فان علمها هذه الفتن تتبعوا الفاظ العرب فلم يجدوا غيرها فلو كان ثم غيرها لغيروا
 عليه وقيل الحرف يكون معنى لا يخرج حرف التثنية اذ لا يكون جزءا للكلام على ان في
 جعله حرف المعنى جزءا للكلام يجوز او جزا كالمقالة ضعيفة واحسن بنوعه الذي
 عليه يبين من نوعه الذي ينقسم اليه كالمجمل الاسمية والفعلية والكبرى وقد
 يقال ان الناطق رحمه الله قسم الكلام الى غير اقسامه لانه هذه الثلاثة اقسام للكلمة
 لا للكلام لانه علامة حيزه القسمة جواز اطلاق اسم المقسوم على الواحد من الاقسام
 ويجازى به ان هذه اقسام الملك الجزائية وانما يلزم صدق اسم المقسوم على الواحد
 من اقسامه في تقسيم الكلي الى جزئياته وانما لم يقصد ذلك والكلمة قول مفردة وقد
 مر معنى القول والتمرد على الابدان في قوله على اجزاء معناه كزيد والكلمة واحدة الكلم وهو
 اذا اخرج يقينه التركيب ما تركب من ثلاثة كلمات فاكتر فاذا كان قائم زيد في الكلام
 الناطق معنى الواو وليست على بابها لانا اذ اصبنا شيئا الى شيئا فنسبته لكل واحد من
 الاقسام الى الشيء المقسوم نسبة واحدة واعلم ان لكل واحد من هذه الاقسام
 علامات وكذا الواحد يعرف ويميز بها عن قسيمه والناطق انشئ التمييز بالعلمة عن
 لفظ وان كان هو اصحط لا طراد وانما ساد خلافها اذ لا يمكن تسمية العلم باليدى فقال
 فالاسم ما يدخل خبره والى ما كان مجزا ومجموعا وعلى مثال زيد وحيل وعلم
 وذاو تلك والذي ومنه الاسم لغة شقق من التو وهو الملوغ في رأي بصري وجز
 السمة وهي العلامة في رأي كوفي واصطلاحا كلمة دللت على معنى في نفسها غير مقترنة باحد
 الازمنة الثلاثة وخصا ولم يذكر الناطق رحمه الله ما يعرف به الاسم وعينه الاحرف الحبر
 وحر وفتيرة تقتصر منها على اربعة فكل كلمة صليحة لان يدخل عليها حرف من حروف الحبر
 او كانت بوجه بد هي اسم خواص من ذلك ونظرت الى تلك وركبت على الحبر واسلام
 على حط مطامع النجرت هذه اسما للجزء من حرف الحبر جعلها اذ لا تدخل الاعراب اسم صريح او ما
 في تأويله واما قولهم ما هي بغير الولد وعلى بئس الحبر فاحد من الموصوف وصفته
 وكما يميز الاسم بدخول حرف الحبر يميز بالجزء الذي هو اشارة وهو عبارة عن الكسرة